



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 23-A  
11 يناير 2002  
الأصل: بالعربية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4

البند 3 (أ) و 4 (ب) و 4 (ج) و 4 (د) من جدول الأعمال

## الجمهورية العربية السورية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

مقترحات لتحسين القرارين 17 و 20  
للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)

مقترح لتحسين القرار 17 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998: تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 17 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن قطاع الاتصالات يشكل أحد العناصر الأكثر حيوية لنمو الاقتصاديات الوطنية؛

ب) أن وجود شبكات وخدمات اتصالات متماسكة على الأصعدة الإقليمية والإقليمية والدولية لتنمية الاقتصاديات الوطنية يشكل عنصراً مهماً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدول الأعضاء؛

ج) ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقليمية والدولية؛

د) الأهمية الحيوية لمشاريع تنمية الاتصالات على كل الأصعدة التي أيدتها مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة والاجتماعات التحضيرية التي عقدت قبل هذا المؤتمر؛

هـ) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المالية الدولية الأخرى وأن هذا النقص يعيق هذه المشاريع؛

و) النتائج المرضية والمشجعة التي أنجزتها المشاريع المشاهدة والتي ساعدت على تكوين شبكات تعاون واتصالات،

بقر

- 1 أنه ينبغي للاتحاد/مكتب تنمية الاتصالات تحديد الطرائق والوسائل الممكنة لتنفيذ المشاريع الإقليمية والأفريقية والدولية عن طريق استخدام الموارد المتيسرة للمكتب على أفضل وجه ممكن، ومن خلال ميزانيته السنوية ومن فوائض معارض الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي للاتحاد/مكتب تنمية الاتصالات أن يعمل بنشاط على مساعدة البلدان في إنشاء مشاريع وطنية في مرحلتها الإعداد والتنفيذ على حد سواء؛
- 3 أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في تقديم مساهمات عينية و/أو نقدية إلى الميزانيات المتوقعة للمشاريع الإقليمية والأفريقية والدولية ولتنفيذ الأنشطة الأخرى المتوقعة في إطار هذه المشاريع؛
- 4 أنه ينبغي للاتحاد/مكتب تنمية الاتصالات استكشاف إمكانيات عقد شراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل رعاية أنشطة هذه المشاريع؛
- 5 التأكيد على الاستمرار في تمويل مشاريع مراكز التميز من فوائض معارض الاتصالات وأي مصادر أخرى؛
- 6 أنه ينبغي للاتحاد/مكتب تنمية الاتصالات تنفيذ مشاريع جديدة، على سبيل المثال لا الحصر، مثل الطب عن بعد والتدريب عن بعد والتجارة الإلكترونية وتطوير مراكز الأبحاث ومراكز الاتصالات ومشاريع التنمية الريفية وإعادة الهيكلة ومشاريع إدارة الترددات وجامعة الاتصالات العالمية/معهد التدريب العالمي في ميدان الاتصالات ومراكز التميز والمشاريع الوطنية لتنمية الاتصالات في عدة ميادين، وينبغي أيضاً بذل الجهود إلى أبعد حد لدمج المشاريع التي تتشابه في المحتوى/الأهداف،

يناشد

المنظمات والوكالات المالية الدولية ومزودي المعدات ومشغلي/مزودي الخدمات للنظر في إمكانية إتاحة التمويل الكامل أو الجزئي للمشاريع الإقليمية والأفريقية والدولية.

مقترح لتعيين القرار 20 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998: النفاذ على أساس غير تمييزي إلى وسائل الاتصالات الحديثة وخدماتها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 20 الصادر عن المؤتمر العالمي للاتصالات (فاليثا، 1998)،

وإذ يذكر كذلك

بالقرار 64 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) وبالدور الهام الذي تلعبه الاتصالات في سبيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً

أ) الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الدولي للاتصالات في النهوض بتقييم الاتصالات وتنميتها على الصعيد العالمي؛

ب) أن الاتحاد يقوم، تحقيقاً لهذا الغرض، بتنسيق الجهود الرامية إلى تأمين تنمية منسجمة لوسائل الاتصالات في جميع الدول الأعضاء للاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أن المؤتمر مطالب بتكوين وجهة نظر ووضع اقتراحات بشأن المسائل التي تحدد صياغة استراتيجية لتنمية الاتصالات على الصعيد العالمي، وتيسير تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض،

وإذ يلاحظ

أ) أن الوسائل والخدمات الحديثة للاتصالات أقيمت في معظم الحالات على أساس توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) أن التوصيات الصادرة عن القطاعين هي حصيلة الجهود الجماعي لجميع الجهات التي تشارك في عملية تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن اعتماد هذه التوصيات يتم بتوافق آراء أعضاء الاتحاد؛

ج) أن القيود التي تحول دون النفاذ إلى مرافق وخدمات الاتصالات التي تعتمد عليها تنمية الاتصالات الوطنية والتي وضعت على أساس التوصيات الصادرة عن القطاعين تشكل عائقاً أمام تنمية الاتصالات في العالم بشكل متناسق والمواءمة بينها؛

وإذ يعترف

أن تحقيق الانسجام الشامل بين شبكات الاتصالات مستحيل ما لم تتمتع جميع البلدان التي تشارك في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات بدون استثناء بالنفاذ على أساس غير تمييزي إلى التكنولوجيات الجديدة والوسائل والخدمات الحديثة للاتصالات بدون المساس بالقواعد التنظيمية الوطنية والالتزامات الدولية الناشئة عن اختصاصات منظمات دولية أخرى،

يقرر

أنه يتعين تأمين النفاذ على أساس غير تمييزي إلى تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات القائمة على أساس توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية والتنمية في الاتحاد،

يطلب من مدير مكتب تنمية الاتصالات

عدم الدخول في شراكات أو تعاون استراتيجي إلا مع الجهات التي تؤكد التزامها بعدم التمييز،

بيكلف الأمين العام

بإحالة هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (مراكش، 2002) للنظر فيه،

يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين

إلى النظر في هذا القرار بهدف التأكيد على الإجراءات الكفيلة بتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات على الصعيد العالمي،

يدعو الإدارات

أن تعتمد، ريثما يصدر هذا التأكيد عن مؤتمر المندوبين المفوضين، إلى مساعدة جهات تصنيع التجهيزات ومزودي خدمات الاتصالات، لكفالة إتاحة تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات القائمة على أساس التوصيات الصادرة عن القطاعين للجميع بدون أي تمييز، رهناً بقوانين كل دولة عضو.